

القول المبين في ضوابط ربح التاجر الأمين

د . محمد أسعيد العمور (*)

للتجارة في الإسلام مكانة مرموقة بين الأنشطة الاقتصادية وحظيت باهتمام كبير في التشريع قرأنا سنة ، فهي من المهن التي باشرها الرسول ﷺ وبرع فيها ، وحض الناس على ممارستها ، وذكر أن تسعة أعشار الرزق فيها حيث قال ﷺ تسعة أعشار الرزق في التجارة قال نعيم: العُشْرُ الباقي في السائمة ، يَعْنِي: الغنم^(١) .

وأساس العمل في التجارة قائم على الرغبة في الربح وعدم استبعاد احتمال الخسارة . والسؤال الذي نرغب في أن يجيب عليه هذا البحث هو: هل للربح في التجارة حدًا أعلى كما أن الخسارة لا حدود لها؟ ! وهل نظمت الشريعة رغبات التاجر في أن يربح وينمي ماله بلا حد ، وحاجة المستهلك في أن يجد السلعة بالسعر المناسب؟ وهل حرية السوق تعني انعدام الضوابط المنظمة لهذا النوع من المعاملات؟ وهل السلع التجارية كلها تحتل إطلاق الربح بلا حد؟

وما مدى ضرورة تدخل السلطات في الحركة التجارية بحيث تضمن العدالة الاجتماعية القائمة على أساس الموازنة بين حاجة المستهلك ومصلحة التاجر وحرية السوق؟ وما هي حدود الغبن في السعر التي يمكن التسامح فيها بيعًا وشراءً؟ وما هو مقام الإحسان في مجمل عملية البيع

* جامعة الأقصى - فلسطين .

والشراء التي تحض عليه النصوص الشرعية ، والوقائع المذكورة في كتب الفقهاء لبيان هذا المقام والدلالة عليه .

للإجابة على هذه الأسئلة وغيرها مما ستظهر من خلال إعداد البحث ارتأى الباحث أن يُنجز البحث كالتالي:

المبحث الأول: الربح وضوابطه

المطلب الأول: في التعريف بالربح وبيان شروطه .

أولاً: في التعريف بالربح .

ثانياً: في بيان شروط الربح .

المطلب الثاني : آراء العلماء في مسألة الربح .

أولاً: آراء القائلين بعدم وجود حد أعلى للربح .

ثانياً: آراء القائلين بجواز تحديد الربح .

ثالثاً: رأي من فرق بين الظروف المحيطة بإقرار التحديد من عدمه .

المبحث الثاني: في التسعير وعلاقته بتحديد الربح .

المطلب الأول: في التعريف بالتسعير وبيان مشروعيته .

أولاً: التعريف بالتسعير .

ثانياً: بيان مشروعية التسعير .

المطلب الثاني: التفريق بين التسعير و تحديد الربح ومناقشة آراء

العلماء في العلاقة بينهما .

أولاً: الفرق بين التسعير وتحديد الربح .

ثانياً: مسألة هل توجد علاقة بين التسعير وتحديد الربح؟

ثالثاً: مناقشة أقوال العلماء في الأدلة .

المطلب الثالث: في التعريف بالفحش وبيان العلاقة بين الربح بلا حد والغبن .

أولاً: التعريف بالفحش .

ثانياً: مناقشة أدلة من قالوا بعدم الحرج في تحديد نسبة الربح .

ثالثاً: العلاقة بين الربح بلا حد والغبن .

المطلب الرابع: نظرة الإسلام للبيع والشراء ودور الدولة في التدخل

لتحديد الربح .

أولاً: نظرة الإسلام للبيع والشراء

ثانياً: دور الدولة في التدخل تحديد الربح .

نتائج البحث

المبحث الأول: الربح وضوابطه

المطلب الأول: في التعريف بالربح وبيان شروطه .

أولاً: في التعريف بالربح .

الربح (Profit) لغة: من «رَبَحَ فِي تِجَارَتِهِ كَعَلِمَ: اسْتَشَفَّ . وَالرَّبْحُ

بِالْكَسْرِ وَالتَّحْرِيكِ وَكَسْحَابٌ: اسْمُ مَا رَبَحَهُ . وَتِجَارَةٌ رَابِحَةٌ: يُرْبَحُ فِيهَا .

وَرَابِحَتُهُ عَلَى سِلْعَتِهِ: أُعْطِيَتْهُ رِبْحًا»^(٢) . «والربح النماء في التجارة ،

ربح رِبْحًا وَرِبَاحًا وَمَتَجَر رَابِح وَرَبِيح وَأَرْبَحَتُهُ بَمَتَاعِهِ وَبِيعَ مَرَبِح

وَأُعْطِيَتْهُ مَالًا مُرَابِحَةً - أي على أن الربح بين وبينه وتجارة رابحة

وخاسرة»^(٣) .

وفي لسان العرب الربح النماء الحاصلة في التجارة ثم يُتجوز به في كل ما يعود من ثمرة عمل وهي النماء في التجارة^(٤) . وأربحته على سلعته أي أعطيته ربحًا ، وقد أربحه بمتاعه ، وأعطاه مالا مربحة أي على الربح بينهما . ويقول ﷺ: «الحلف منفقة للسلعة ممحقة للربح»^(٥) . يقول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ {البقرة: ١٦} . فما ربحت تجارتهم في الدنيا ، إذ لم تثمر لهم ثمرة حقيقية ، بل خسروا وخابوا بإهمالهم النظر الصحيح الذي لا تقوم المصالح ولا تحفظ المنافع إلا به .

وفي الاصطلاح: الربح هو: الزيادة الحاصلة في المبايعة^(٦) . وعرفه الشرباصي بأنه «الزيادة في رأس المال نتيجة تقليب المال من حال إلى حال في عمليات التبادل المختلفة»^(٧) . وعُرف أيضا بأنه «الزائد على رأس المال نتيجة التقليل في الأنشطة الاستثمارية المشروعة بعد خصم النفقات وسعيه للحصول على تلك الزيادة»^(٨) .

ويمكن أن نعرفه بأنه: المال الزائد نتيجة تقليل المال من حال إلى حال في عمليات مختلفة بشروط شرعية معتبرة .

وبإنعام النظر في المعنيين اللغوي والاصطلاحي يتضح مدى الارتباط الوثيق بينهما فكلاهما يدل على أن الربح هو الزيادة على رأس المال الناجمة عن تقليل الأموال ، وبعبارة أخرى يدور المعنيين اللغوي والاصطلاحي حول الفروقات بين تكاليف السلعة وبيعها في العمليات

التجارية ويشمل التكاليف ثمن السلعة الأصلي يضاف إليه تكاليف الحفظ والنقل والربح وغيرها مما يدخل تحت مسمى التكاليف .

ثانيا: في شروط الربح .

ميز الإسلام بين الربح الحلال والربح الحرام وذلك من خلال جملة من الشروط التي إن توفرت في تجارة جعلتها حلالا أصلا ونماء ، وإن لم تتوفر هذه الشروط كانت سحتا حراما .

أولا: من حيث أصل رأس المال: فإن أي ربح ناشئ عن رأس مال حرام يكون حراما كالربح الحاصل من رأس مال مسروق أو منهب أو مغصوب أو أصله نجاسة كبيع الميتة أو بيع الخمر وما في حكمهما كالتماثيل .

ثانيا: من حيث مصدر الربح: كالربح الناشئ من عمل حرام كالمال المتجمع من كافة أنواع التدليس والغبن الفاحش والتغريب البين والغش والتزوير .

ثالثا: الربح الناشئ من المعاملات المالية المحرمة: كالربا والميسر . كبيع العينة ، وكثير من صور بيع الدين ، والجمع بين البيع والسلف ونحوها . والبيوع المحرمة بسبب الميسر كبيع الشيء المجهول ، وبيع ما لا يُقدر على تسليمه كبيع السمك في الماء ، والطائر في الهواء .

رابعا: البيوع التي تلحق ظلما بالبائع كتلفي الركبان أو الجلب ، أو ضررا بأهل السوق كبيع الحاضر للبادي ، أو ضررا بعامة الناس كبيع النجس والاحتكار أو البيوع التي تورث الضغينة بين العباد كالبيع على

البيع أو السوم على السوم . أو البيع الملهي عن واجب ديني كالبيع عند أذان الجمعة بين يدي الخطيب .

المطلب الثاني : آراء العلماء في مسألة الربح .

أولاً: آراء القائلين بعدم وجود حد أعلى للربح

رأى كثير من العلماء أنه لا حدود للربح ، وأنه يجوز أن يربح صاحب السلعة ضعف رأسمالها بل أكثر من ذلك حتى أجاز بعضهم أن يربح عشر أضعافها .

وقد استدل أصحاب هذا القول بالأدلة التالية:

أقوى أدلتهم وأصحها حديث عروة بن أبي الجعد البارقى: «أن النبي ﷺ بعثه يشتري له أضحية بدينار ، فاشتراها ثم باعها بدينارين ، فاشترى شاة بدينار وجاء بدينار فدعا له النبي ﷺ بالبركة وأمره أن يتصدق بالدينار»^(٩). الشاهد من هذا الحديث إقرار الرسول ﷺ له ، بل ودعاؤه له أن يبارك الله في تجارته .

وقد ورد الحديث سالف الذكر في مسند الإمام أحمد بن حنبل بالصيغة التالية: «عرض للنبي ﷺ جلب فأعطاني ديناراً وقال أي عروة ائت الجلب فاشتر لنا شاة فأتيت الجلب فساومت صاحبه فاشتريت منه شاتين بدينار فجئت أسوقهما أو قال أقودهما فلقيني رجل فساومني فأبيعه شاة بدينار فجئت بالدينار وجئت بالشاة فقلت يا رسول الله هذا ديناركم وهذه شاتكم قال وصنعت كيف قال فحدثته الحديث فقال اللهم بارك له في صفقة يمينه فلقد رأيتني أقف بكناسة الكوفة فأربح أربعين ألفاً قبل أن أصل إلى أهلي»^(١٠) .

ويستدل أصحاب هذا القول أيضا بقوله ﷺ: «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض وإذا استتصح أحدكم أخاه فلينصحه» وفي رواية أخرى: «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ومن استشار أخاه فليشر عليه»^(١١).

وكذلك بما ورد في صحيح البخاري في خبر غابة الزبير رضي الله تعالى عنه وهو حديث طويل الذي يعنينا منه في مقامنا هذا النص التالي: «..... فَقَالَ يَا بُنَيَّ بَعْ مَالَنَا فَأَقْضِ (وَأَقْضِ) دَيْنِي فَقَتَلَ الزُّبَيْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَمْ يَدَعْ دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا إِلَّا أَرْضَيْنِ مِنْهَا الْغَابَةُ فَحَسَبْتُ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ فَوَجَدْتُهُ أَلْفِي أَلْفٍ وَمِائَتِي أَلْفٍ وَكَانَ الزُّبَيْرُ اشْتَرَى الْغَابَةَ بِسَبْعِينَ وَمِائَةِ أَلْفٍ فَبَاعَهَا عَبْدُ اللَّهِ بِأَلْفٍ أَلْفٍ وَسِتِّ مِائَةِ أَلْفٍ ثُمَّ قَامَ فَقَالَ مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى الزُّبَيْرِ حَقٌّ فَلْيُؤَافِنَا بِالْغَابَةِ»^(١٢). أي أنه باع الغابة بتسعة أضعاف ثمنها الذي اشتراها به .

وقد قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي قرارًا بالخصوص جاء فيه^(١٣):

أولاً: الأصل الذي تقرره النصوص والقواعد الشرعية ترك الناس أحراراً في بيعهم وشرائهم تصرفهم في ممتلكاتهم وأموالهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية الغراء وضوابطها عملاً بمطلق قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ .

ثانياً: ليس هناك تحديد لنسبة معينة للربح يتقيد بها التجار في معاملاتهم ، بل ذلك متروك لظروف التجارة عامة وظروف التجار

والسلع ، مع مراعاة ما تقضي به الآداب الشرعية من الرفق والقناعة والسماحة والتيسير .

ثالثاً: تضافرت نصوص الشريعة الإسلامية على وجوب سلامة التعامل من أسباب الحرام وملابساته كالغش ، والخديعة ، والتدليس ، والاستغلال ، وتزييف حقيقة الربح ، والاحتكار الذي يعود بالضرر على العامة والخاصة .

رابعاً: لا يتدخل ولي الأمر بالتسعير إلا حيث يجد خللاً واضحاً في السوق والأسعار ناشئاً من عوامل مصطنعة ، فإن لولي الأمر حينئذ التدخل بالوسائل العادلة الممكنة التي تقضي على تلك العوامل وأسباب الخلل والغلاء والغبن الفاحش^(١٤) .

وقال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - «الربح ليس له حد ؛ فإنه من رزق الله عز وجل ، فالله تعالى قد يسوق الرزق الكثير إلى الإنسان ، فأحياناً يربح الإنسان [في] العشرة مائة أو أكثر ، يكون قد اشترى الشيء بثمن رخيص ثم ترتفع الأسعار فيربح كثيراً ، كما أن الأمر يكون بالعكس ، قد يشتري السلعة في الغلاء وترخص رخصاً كبيراً فلا حذاء للربح الذي يجوز للإنسان أن يربحه . نعم ، لو كان هذا الإنسان هو الذي يختص بهذه السلعة وتسويقها ، وربح على الناس كثيراً فإنه لا يحل له ذلك ؛ لأن هذا يشبه البيع على المضطر ؛ لأن الناس إذا تعلقت حاجتهم بهذا الشيء ولم يكن موجوداً إلا عند شخص معين فإنهم بحاجة إلى الشراء منه ، وسيشترون منه ولو زادت عليهم الأثمان ، ومثل هذا يجوز التسعير

عليه وأن تتدخل الحكومة وولاية الأمر فيضربون له ربحاً مناسباً لا يضره ، ويمنعوه من الربح الزائد الذي يضر غيره^(١٥) .

وقال الشيخ عبد الله البسام رحمه الله: إن المتتبع لنصوص الكتاب والسنة لا يجد فيها تحديداً للربح بنسبة معينة ، لا وجوباً ولا استحباباً ، ولعل الحكمة في ذلك والله أعلم أن التحديد لا يمكن ضبطه بنسبة معينة ، فإنه يختلف باختلاف الزمان والمكان ، واختلاف ما بين السلع من ضرورة وكمالية ، وفرق ما بين الثمن المؤجل والمعدل ، إلى غير ذلك من ملابسات لا يمكن معها تحديد الربح^(١٦) .

ومن قال بهذا القول جعل مبدأ احترام الملكية العامة مبدأ محل اعتبار ، وحرية ورضا صاحب الشيء في بيع ممتلكاته بالكيفية التي يريد جزء من حلية البيع والشراء .

ثانياً: آراء القائلين بجواز تحديد الربح .

يرى أصحاب هذا الرأي أنه يجوز تحديد سقف أعلى للربح الزائد على رأس المال : وهم مجموعة من علماء المالكية قال د. يوسف القرضاوي «وقد شاع لدى كثيرين أن في علماء المالكية من يحدد نسبة الربح بالثلث»^(١٧) . وأضاف «ولم أعثر على مصدر لهذه الدعوى وأخشى أن يكون ثمة خلط بين الربح والغبن»^(١٨) .

وسنفصل القول في ذلك في مبحث خاص بالغبن المؤثر في تحديد الثمن وبالتالي تحديد الربح . أما لماذا الحد الأعلى هو الثلث؟ فالسبب أنهم قاسوه على الحد الأعلى للوصية . علماً أن العلاقة بين الربح والوصية تكاد تنحصر في كونهما إدخال مال في ذمة الشخص من غيره .

ثالثاً: رأي من فرق بين الظروف المحيطة بإقرار التحديد من عدمه .
وهؤلاء جعلوا في المسألة تفصيلاً أساسه أن التحديد يرجع لأسباب
يوجد بوجودها وينعدم بانعدامها . وكذلك نوع السلع المستهدفة (بفتح التاء)
بالتحديد فإن كانت من الضروريات كالمطعمات وما في حكمها فإنهم
أجازوا تحديد الربح إذا اتسعت ذمة التجار ولحق الأذى بعوام الناس .
ومنهم من اشترط شروطاً لكي يتدخل ولي الأمر ليفرض ربحاً معيناً
على بعض السلع وفي المسألة تفاصيل أخرى سنذكرها في موضعها .
ويرى أصحاب هذا الرأي أنه على ولي الأمر التدخل الفعلي ليضرب
السعر المناسب على الضروريات التي بدون شك أنها أصبحت كثيرة
ومتنوعة ، ويساهم تعدد مصادر إنتاجها وعدم معرفتها عند الجميع في
رفع الأثمان على الناس .

ويستند القائلين بهذا الرأي إلى تحريم التملك بوساطة التلاعب
بالأسعار ، والأصل فيه حديث معقل بن يسار قال: سمعت النبي ﷺ يقول:
«من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقاً على الله
تبارك وتعالى أن يقعه بعض من النار يوم القيامة»^(١٩) .

وأصل الخلاف في هذه المسألة هو: هل يجوز التسعير أم لا؟
فمن قال أنه لا يجوز التسعير قال بعدم جواز تحديد ربح التجار .
ومن قال أنه يجوز التسعير قال بجواز تحديد الربح .
ومن قال في الأمر تفصيل قال كذلك في مسألة تحديد الربح تفصيل .
المبحث الثاني: في التسعير وعلاقته بتحديد الربح

أولاً: في التعريف بالتسعير:

التسعير لغة: قال في القاموس: السعر بالكسر: الذي يقوم عليه الثمن
الجمع أسعار وأسعر وسعر وتسعيراً اتفقوا على سعر معين . وسعر
الشيء قدر له سعراً ، والجمع أسعار .

التسعير اصطلاحاً: هو جعل سعر معلوم ينتهي إليه ثمن الشيء^(٢٠) .

وفي مطالب أولي النهى التسعير هو: هو تقدير السلطان أو نائبه للناس
سعراً ، وإجبارهم على التبايع بما قدره^(٢١) .

ثانياً : في مشروعية التسعير:

يستمد التسعير مشروعيته من وقائع حصلت في عهد النبوة ومنها ما
رواه أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: - «غَلَا السَّعْرُ بِالْمَدِينَةِ عَلَى
عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - فَقَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ !
غَلَا السَّعْرُ، فَسَعَّرْ لَنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - إِنَّ اللَّهَ
هُوَ الْمُسَعِّرُ ، الْقَابِضُ ، الْبَاسِطُ ، الرَّازِقُ ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ -
تَعَالَى - ، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَكَأ مَالٍ»^(٢٢) .

ويستفاد من دلالة ظاهر الحديث السابق أنه ﷺ لم يستجب لطلبهم ،
معللاً رفضه بكون التسعير مظلمة ، يخشى أن يطلبه أحد بها يوم القيامة ،
وإن الظلم حرام . وهذا ما قاله فقهاء المذاهب الأربعة حيث أجمعوا على
أن الأصل في التسعير هو التحريم^(٢٣) .

أما من قال بجواز التسعير فإنه ضيق المدخل للتسعير وحدد ظروف
تدخل ولي الأمر لتسعير سلعا بعينها ومن هذه الظروف:

(١) تعدي أرباب الطعام عن قيمته العادية تعديا فاحشا: "فإن كان أرباب الطعام يتحكمون ويتعدون عن القيمة تعديا فاحشا ، وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعير فحينئذ لا بأس به بمشورة من أهل الرأي والبصيرة ، فإذا فعل ذلك — أي القاضي — . وفعلوا ذلك بأن يبيعوا قفيزًا بمائة وهو يُشترى بخمسين فيمنعون منه دفعا للضرر عن المسلمين^(٢٤) .

(٢) حاجة العباد إلى السلعة . وفي هذا المعنى قال الحنفية: لا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس ، إلا إذا تعلق به دفع ضرر العامة ، كما اشترط المالكية وجود مصلحة فيه ، ونسب إلى الشافعي مثل هذا المعنى^(٢٥) .

(٣) تواطؤ البائعين ضد المشتريين أو العكس: «فإذا تواطأ التجار أو أرباب السلع على سعر يحقق لهم ربحا فاحشا ، أو تواطأ مشترون على أن يشتركوا فيما يشتريه أحدهم حتى يهضموا سلع الناس يجب التسعير ، وهذا ما اختاره ابن تيمية» ، ولهذا منع غير واحد من العلماء - كأبي حنيفة وأصحابه - القسام الذين يقسمون بالأجر أن يشتركوا ، فإنهم إذا اشتركوا ، والناس محتاجون إليهم أغلوا عليهم الأجر ، فمنع البائعين - الذين تواطؤوا على أن لا يبيعوا إلا بثمن قدره - أولى ، وكذلك منع المشتريين إذا تواطؤوا على أن يشتركوا فيما يشتريه أحدهم ، حتى يهضموا سلع الناس أولى . لأن إقرارهم على ذلك معاونة لهم على الظلم والعدوان^(٢٦) .

أما ما يجوز التدخل فيه لتحديد الثمن فأغلب العلماء على أنه قوت البشر ، وقوت البهائم بالدرجة الأولى ، وتوسع بعضهم كابن القيم وضم إليه ما لا تقوم الحياة إلا به . وأما من يسعر فإن الفقهاء وقالوا: ينبغي للإمام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء ، ويحضر غيرهم استظهارا على صدقهم ، وأن يسعر بمشورة أهل الرأي والبصيرة ، فيسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون؟ فينازلهم إلى ما فيه لهم وللعمامة سداد حتى يرضوا به^(٢٧) .

قال أبو الوليد الباجي: ووجه ذلك أنه بهذا يتوصل إلى معرفة مصالح الباعة والمشتريين ، ويجعل للباعة في ذلك من الربح ما يقوم بهم ، ولا يكون فيه إجحاف بالناس^(٢٨) . ولا يجوز عند أحد من العلماء أن يقول لهم: لا تبيعوا إلا بكذا ربحتم أو خسرتم من غير أن ينظر إلى ما يشترون به . وكذلك لا يقول لهم: لا تبيعوا إلا بمثل الثمن الذي اشتريتم به^(٢٩) .

المطلب الثاني: التفريق بين التسعير وتحديد الربح ومناقشة أراء العلماء في العلاقة بينهما .

أولا: التفريق بين التسعير وتحديد الربح .

يوجد فرق دقيق بين التسعير وتحديد الربح قد يخفى على كثير . لكن البازل للوسع المتأمل لدقائق الفروق يلاحظ ما بينهما من فروق من حيث:

- أن التسعير يكون عادة من مهام السلطان لكن تحديد الربح إن صح يكون بفعل ضوابط التجارة الشرعية .

- التسعير يكون نتيجة لسبب طارئ لأن الأصل عدم التسعير ، فإن زال السبب الطارئ عادت السلعة إلى حرية حركة التثمين في السوق .
- فرق ثالث أن الرقيب على تنفيذ التسعير للسلع هم ولاية الأمر بينما في حالة ثبوت صحة تحديد الربح لا يصل الأمر إلى ولي الأمر إلا إذا تنازع البائع والمشتري وفي الكثير والغالب يقع البيع دون ذلك والحكم حكم الغالب .

ثانيا: مسألة هل توجد علاقة بين التسعير وتحديد الربح؟

للوهلة الأولى قد تبدو الإجابة بنعم . وهذا يعني أن تحديد ربح التجار هو وجه من وجوه التسعير . لكن بإنعام النظر يتضح أن التسعير غير تحديد الربح وليبيان ذلك نسوق المثال التالي:

القمح وهو مصدر القوت لأغلب الناس في بلادنا فإن التسعير يعني التالي:

أن تقوم الدولة بتحديد ثمن طن القمح للخباز والمستهلك عموماً ، ولنفترض أنه تم تحديده بمائتي وحدة نقدية . وهذا يعني أن المائتي وحدة نقدية تتضمن ثمن السلعة ، مضافاً إليه أجرة النقل ، والتخزين ، وربح التاجر ، وضرائب الدولة ، وكل ما يمكن أن يكون سبباً مؤثراً في السعر مع مراعاة قوانين السوق (العرض والطلب) وجودة السلعة أو رداءتها ، وغيرها من المؤثرات في السعر . ولا شك أن هذا هو الذي ورد تحريمه في النصوص المذكورة والتي يستدل بها على حرمة التسعير .

لكن تحديد الربح هو شيء آخر يختلف عما سبق فهو يقصد به ما يمكن أن يضيفه التاجر على ثمن السلعة ، وأجرة النقل والتخزين ، وضرائب

الدولة ، وما يمكن أن يتسبب في زيادة ثمن السلعة التي بيد التاجر الذي سيبيعها للمستهلك . مع مراعاة أن التجار أنفسهم منهم من هو تاجر جملة قلما يتعامل مع المستهلك مباشرة ، ومنهم من هو تاجر تجزئة يشتري من تاجر ويبيع للمستهلك ، وكلما كثرت مراحل السلعة كلما كان ذلك مؤثراً في زيادة الثمن . وهي التي اختلف العلماء في حل أم حرمة تحديدها:

منهم من قال بحرمة تحديدها ودليلهم حديث عروة بن أبي الجعد البارقى السابق الذي ربح للرسول ﷺ ضعف رأس ماله . وواقعة أرض الغابة التي اشتراها الزبير بن العوام رضي الله تعالى عنه بمائة وسبعين ألفاً وباعها بمليون وستمائة ألف أي بتسعة أضعاف رأس مالها الأصلي .

وقد وقف العلماء من هاتين الواقعتين موقفين مختلفين:

الفريق الأول: قال إنها وقائع أعيان أو أحوال لا عموم لها . ولا تتعدى من وقعت معهم ولا يمكن القياس عليها .

الفريق الثاني: قالوا إنها وقائع متعدية إلى باقي عموم المسلمين باختلاف أزمانهم وأماكنهم وحدثها لآحاد الناس لا ينفي عنها عموم أحكامها زماناً ومكاناً .

تحرير محل النزاع:

يظهر من خلال تناول الفريقين للمسألة أن الخلاف بينهم يعود إلى موضوع أصولي وهو: هل وقائع الأعيان معتبرة في استنباط الأحكام أم لا؟

يرى علماء الأصول أن وقائع الأعيان تندرج تحت باب العموم ، وتعرف عندهم بالخطاب الخاص بواحد من الأمة . والسؤال: هل يختص

هذا الخطاب بالمخاطب من جهة اللغة . أم يتعدى إلى غيره من الناس . فإذا صرح باختصاص المخاطب بكفوله ﷺ لأبي بردة: «اذْبَحْهَا وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»^(٣٠) فالمتفق عليه بين الأصوليين أن الخطاب السالف الذكر لا يتعدى إلى غير أبي بردة ؓ . فلو جاء أحدًا في زماننا ومر بنفسه وقائع واقعة أبي بردة . فلا يمكن لأحد أن يستدل بهذه الواقعة لإعطائه رخصة كما رخص الرسول ﷺ لأبي بردة .

وكذلك قصة جاهمة السلمي ؓ حيث قال: أتيت رسول الله ﷺ ، فقلت: يا رسول الله إني كنت أردت الجهاد معك أبتغي بذلك وجه الله والدار الآخرة . قال: ويحك ! أحية أمك؟ قلت: نعم . قال: ارجع فبرّها ، قال: ثم أتيت من الجانب الآخر فقلت: يا رسول الله إني كنت أردت الجهاد معك أبتغي بذلك وجه الله والدار الآخرة . قال: ويحك! أحيه أمك؟ قلت: نعم يا رسول الله . قال: فارجع إليها فبرها ثم أتيت من أمامه فقلت: يا رسول الله إني كنت أردت الجهاد معك أبتغي بذلك وجه الله والدار الآخرة . قال: ويحك ! أحيه أمك؟ قلت: نعم يا رسول الله . قال: ويحك إلزم رجلها فثم الجنة^(٣١) . فهذه الواقعة واقعة أعيان ولا يمكن أن يقال لكل راغب في الجهاد في سبيل الله .

وفريق آخر من العلماء قال إن الخطاب الخاص لا يتناول إلا المخاطب من حيث الصيغة اللغوية ، أمّا من حيث الدليل الخارجي فإنه يتناول غيره أيضا ، لأنّ النبي ﷺ مبعوث للجميع لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ {سبأ: ٢٨} ، وقوله ﷺ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي بُعِثْتُ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ وَكَانَ النَّبِيُّ إِنَّمَا يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى

النَّاسِ عَامَّةً وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحَلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مِنْ
 مَسِيرَةِ شَهْرٍ وَجَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ طَهُورًا وَمَسْجِدًا فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَدْرَكْتَهُ الصَّلَاةُ
 فَلْيُصَلِّ حَيْثُ أَدْرَكْتَهُ» (٣٢) ، وقد رجع الصحابة ﷺ إلى التمسك بقضايا
 الأعيان ، كقضية ماعز ، ودية الجنين ، والمفوضة ، والسكنى للمبتوتة ،
 وما إلى ذلك من وقائع الأعيان الخاصة بالواحد أو بالجماعة
 المخصوصة ، فقد ثبت عنهم رضي الله عنهم استدلالهم بها على ثبوت
 ذلك لسائر الأمة ، فكان عمل الصحابة مع النصوص الشرعية القاضية
 بعموم الرسالة دليل على استواء الأمة في الأحكام الشرعية فيلحق غيره
 بالمخاطب به ، وعليه فإن الحكم بالتعميم عند إطلاق الخطاب الخاص
 يشمل للمخاطب وغيره حتى يقوم دليل التخصيص ، وإنما دل ذلك بالدليل
 الخارجي ، لا من جهة الصيغة اللغوية (٣٣) .

ثالثاً: مناقشة أقوال العلماء في الأدلة .

أولاً: إن الاستدلال بواقعة غابة الزبير على جواز الربح أضعافاً
 مضاعفة استدلال فيه نظر لسبب ألا وهو أن المباع يصنف علمياً على أنه
 ليس بسلعة ، فالمباع هو وسيلة إنتاج ، أو ما يطلق عليه في الاقتصاد بيع
 الأصول الثابتة . فالغابة (الأرض) ليس سلعة عادية يكثر تبادلها بيعاً
 وشراءً . ولا شك أن بيع وسائل الإنتاج عند علماء الاقتصاد تحكمها
 قوانين وضوابط مغايرة تماماً لقوانين بيع السلع . ووسائل الإنتاج هي:
 العمل والأرض ورأس المال قابلة للبيع وهي أصل السلع ومنبعها ، لكن
 قياس الربح والخسارة في بيعها لا يكون بنفس معايير بيع السلع المطعومة
 والملبوسة .

ثانياً: إن البيع الذي يتم على فترات متباعدة جداً كبيع الأرض يراعي فيه انخفاض قيمة النقد فعلى سبيل المثال الألف وحدة نقدية قبل عشر سنوات تساوي ألف غرام من الذهب وتساوى ثمناً لهكتارين من الأرض . لكنها اليوم تساوي أقل بكثير بل مما كانت عليه ذهباً وأرضاً . فلو بيع الهكتارين اليوم فإنهما سيباعان بعشرين ألف وحدة نقدية . وهذا المبلغ لا يساوى ألف غرام من الذهب بل أقل من ذلك . فهل يجوز لمن باع في المثال السابق أن يزعم أنه باع بربح أضعاف أضعاف ما اشترى به الأصل !.

ثم إن الاستدلال بحديث الجعد فيه احتمالات ، لا يقين في ترجيح إحداها على الأخرى . منها: هل الضعف الذي أقر الرسول ﷺ الجعد على البيع به هو من باب حصر الربح الجائز ما بين قيمة رأس المال وضعف رأس المال . فيكون الربح حلالاً إذا كان عشراً أو تسعاً أو ثمناً أو سبعاً أو سدساً أو خمساً أو ربعاً أو ثلثاً أو نصفاً أو ضعفاً لرأس المال ! أم أن ذلك الإقرار ما زاد عن الضعف بلا حدود . وبعبارة أخرى هل الضعف المذكور هو من باب الذكر أم من باب الحصر . فإن كان من باب الذكر فالنتيجة أنه لا حدود للربح ، وإن كان من باب الحصر فما زاد عن الضعف في الربح مخالف للشرع . ولا قرينة ترجح أحد القولين . والقاعدة عند الأصوليين أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

أما من يريد أن يستدل على أن ربح الضعف الذي أقره الرسول ﷺ هو الحد الأعلى للربح في الإسلام ، فدليله عقلي ينطلق من أن القاعدة الأساس

للنظام الاقتصادي الإسلامي تقوم على مبدأ الربح والخسارة التي يمكن لمن يخسر فيها أن يخسر كل ماله ، فيبيع سلعته بصفر (لا شيء) من المال . ويكون بذلك قد خسر بنسبة ١٠٠% من رأس المال . وهي مساوية تماما لحالة الربح التي أقرها الرسول ﷺ وهي أن يربح بنسبة ١٠٠% من رأس المال . وفي هذا المثال الذي يخسر فيه التاجر كل ماله ، ولا يتصور في الظروف العادية خسارة أكبر من ذلك . والدليل الشرعي الذي يستدل به على الحد الأعلى للربح الذي أقره الرسول ﷺ رابطة واضحة جلية وهي المساواة في فرضية الحد الأعلى للربح والحد الأعلى للخسارة . وهي مظهر هام من مظاهر العدل في معناها العام والشامل التي يقرها الإسلام ويحض عليها و يسعى لتحقيقها .

ثم يلاحظ أن إحدى الراويات تذكر أن الرسول ﷺ أمر الجعد أن يتصدق بالدينار الذي ربحه ونستنتج من ذلك أن الدينار الذي ربح في الصفقة مال حلال . فلا يتصور من رسول الله ﷺ أن يأمر بصدقة من غير مال حلال .

ولكن قد يُثار تساؤل: لم لم يؤخذ الرسول ﷺ ولو جزءا من المال؟ أم أن الرسول ﷺ اعتبر الربح بهذا الحد مما لا يجوز أن يدخل إلى بيت النبوة منه شيء ، بل يجب أن يصرف على محتاجي المسلمين لما فيه من زيادة غير معتادة في الربح لكنها لا تصل لحد الحرمة . وهذه الزيادة غير الطبيعية ينبغي أن تعود فائدتها لعموم محتاجي المسلمين لا لجيوب أغنيائهم .

ولبيان القيمة العددية لذلك نسوق المثال التالي لسلع مختلفة منها
مطعومات ومنها حاجيات ومنها تحسينات انحصر الربح فيها ما دون
الضعف المذكور في المثال النبوي سالف الذكر:

نموذج لتحديد الربح ما دون ضعف رأس المال لسلع مختلفة
والوحدة النقدية هي الدينار الذي يساوي مائة درهم

السلعة	رأس المال	الربح بقيمة الخمس	الربح بقيمة الرابع	الربح بقيمة الثلث	الربح بقيمة النصف	الربح بقيمة الثلاثين	الربح بقيمة الضعف
خبز	١	٢٠. ١	٢٥. ١	٣٣. ١	٥٠. ١	٦٦. ١	٢
خضار	١٠	٢٥	٢٥. ١٢	٣٣. ١٣	١٥	٦٦. ١٦	٢٠
كتاب	١٠	٢٤	٢٥	٦٦. ٢٦	٣٠	١٢. ٣٣	٤٠
ملابس	٣٠	٣٦	٥٠. ٣٧	٤٠	٤٥	٥٠	٦٠

ومن خلال المثال السابق يتضح أن حرية الربح مكفولة . هذه الحرية
التي تسبب رواج التجارة وازدهار الاقتصاد وتحقيق العدالة بين البائع
والمشتري . مع إمكانية مراعاة جودة السلعة من عدمها وكثرة عرضها
من نقصانها في السوق وغيرها من المؤثرات في حركة السوق سوء ما
اختلف بمواصفات السلعة أو بما يطرأ في التجارة وحركة السوق .

لكن الزيادة عن الضعف هو الذي يسميه الفقهاء الفحش في الربح وهو
الذي منعه الإمام الزيلعي بقوله: «وَالتَّعْدِي الْفَاحِشُ هُوَ الْبَيْعُ بِضِعْفِ
الْقِيَمَةِ»^(٣٤) .

المطلب الثالث: في التعريف بالفحش وبيان العلاقة بين الربح بلا حد

والغبين .

أولاً: التعريف بالفحش .

الفحش في اللغة هو: الزيادة والكثرة ، وأصله كل ما اشتد قبحه من الذنوب والمعاصي^(٣٥) ومنه حَدِيثٌ بَعْضُهُمْ ، وَقَدْ سُئِلَ عَنْ دَمِ الْبِرَاغِيثِ ، فَقَالَ: إِنْ لَمْ يَكُنْ فَاحِشٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَكُلُّ شَيْءٍ جَاوَزَ قَدْرَهُ وَحَدَّهُ فَهُوَ فَاحِشٌ^(٣٦) .

واصطلاحاً: هو كل ما نهى الله عنه فهو فاحش الفحش . و قال ابن عرفة كل ما اشتد قبحه من الذنوب والمعاصي .

والفحش لم يذكر في خير قط سواء كان قولاً أو فعلاً والأدلة على ذلك كثيرة منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ { النحل: ٩٠ } وقوله: ﴿إِنَّمَا أَوْحَيْ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾ { العنكبوت: ٤٥ } .

ومن ذلك ما أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يَا عَائِشَةُ لَوْ كَانَ الْحَيَاءُ رَجُلًا كَانَ رَجُلًا صَالِحًا ، وَلَوْ كَانَ الْفُحْشُ رَجُلًا كَانَ رَجُلًا سَوْءًا»^(٣٧) . وما ذكره الترمذي عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ﷺ «مَا كَانَ الْفُحْشُ فِي شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ، وَمَا كَانَ الْحَيَاءُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ»^(٣٨) .

لذلك فإن الفحش في الربح عند من يرى أن هناك حداً معقولاً للربح من المنهي عنه . لكن النهي لا يصل لحد التحريم ، وللتفريق بين ما هو حرام وما هو فحش منهي عنه ، فإن المال الزائد على رأس المال بطريق الربا يعتبر حراماً بإجماع الأمة ولم يُعلم من خالف في ذلك . لكن المال الزائد عن ضعف رأس المال في تجارة رابحة هو فحشاً في الربح منهي عنه . لأن فيه زيادة على ما هو معتاد في الأرباح وما هو معقول في ظروف تجارة حرة وسيادة مبدأ الرحمة والعدل والإنصاف بين أبناء أمة تجارتها الأصلية هي تجارة مع الله .

ثانياً: مناقشة أدلة من قالوا بعدم الحرج في تحديد نسبة الربح .
ومن قال بذلك فإنه اعتمد على أن في المسألة تعارض بين مصلحة عامة ومصلحة خاصة . والمصلحة العامة تكمن في وصول السلع إلى أيدي الناس بأرباح معقولة تساعد ذو الدخل المحدود ومتوسطي الدخل على اقتنائها وهذه الفئة في أغلب المجتمعات هي الأكثر . ومصلحة التجار في أن يربحوا أكبر قدر من المال بغض النظر عن قدرة الناس على الشراء من عدمه على قاعدة من لا يملك الثمن لا يحتاج العين . والقاعدة الأصولية المطردة عند أهل العلم أنه عند تعارض المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ، ولا توجد إمكانية الجمع بينهما ترجح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، وفي ذلك قال الشيخ عز الدين: إذا تعارض مصلحتان حصلت العليا منهما بتفويت الدنيا^(٣٩) . ومن ذلك رفض سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه تقسيم أرض العراق للمحاربين من المسلمين الذين فتحوا المكان على أنها من الغنائم وكانت حجة عمر رضي الله تعالى عنه في قوله: «لو

تست الارضون لم يبق لمن دونكم شيء فكيف بمن يأتي بعدكم من
لمسلمين أيجدون الأرض قد قُسمت وورثت عن الآباء ما هذا برأي وما
سيكون للذرية والأرامل بهذا البلد وغيره من أرض الشام والعراق»^(٤٠) .
والناظر إلى مقاصد الشريعة الإسلامية ، يرى أن الشارع الحكيم يقدم
المصلحة العامة على المصلحة الخاصة .

ثالثاً: علاقة بين الريح بلا حد والغبن .

اعين في اللغة: «غَبِنَ الشيءَ وفيه . كَفَرَحَ غُبْنًا وَغَبْنًا: نَسِيَهُ أَوْ أَغْفَلَهُ
أَوْ عَطَفَ فِيهِ رَأْيَهُ بِالنَّصَبِ غِبَانَةً وَغُبْنًا محرَّكةً: ضَعُفَ فهو غَبِينٌ
وَسُخْبُونٌ . وَغَبْنُهُ فِي الْبَيْعِ يَغْبِنُهُ غُبْنًا وَيُحَرِّكُ أَوْ بِالتَّسْكِينِ فِي الْبَيْعِ
وَبِالتَّحْرِيكِ فِي الرَّأْيِ: خَدَعَهُ وَقَدْ غَبِنَ كَعْنِي فهو مَغْبُونٌ»^(٤١) . النقص .
والتغريب: الخداع .

وعند الفقهاء: الغبن: أن يكون أحد العوضين غير متعادل مع الآخر ،
بأن يكون أقل من قيمته أو أكثر منها . والتغريب: إيهام خلاف الواقع
بوسائل مغرية^(٤٢) .

وعرفته مجلة الأحكام العدلية بأنه «وصف المبيع للمشتري بغير صفته
الحقيقية»^(٤٣) .

وبالنظر في تعريف اللغة للغبن والتعريف الاصطلاحي يتضح بجلاء
وضوح العلاقة بينهما فكل المعنيين يؤكد أن الغبن هو خداع وتغريب
بوصف غير حقيقي لشيء يراد أن يباع أو يُتخلص منه . ولذلك فالغبن
شرعان:

غبن في التسعير: وهو الخداع في تثمين السلعة بسعر لا يتناسب ومميزاتها السلعية ويكون ذلك بوسائل مختلفة لكنها مجتمعة توهم الشاري بأن هذا هو سعر السلعة ، ولكن بعد التحري والتروي يظهر للمشتري فحش الغبن في ثمن السلعة .

غبن في الوصف: وهو الخداع في وصف السلعة ومن حيث الجودة واكتمال أوصافها ليتم تصنيفها ضمن السلع الأجود . ولكن بعد الفحص يتضح أنها سلعة عادية كغيرها من السلع أو أنها سلعة مغشوشة في ما وصفت به من قبل البائع .

وقد عالجت الشريعة كلا النوعين من الغبن لكنها أقرت بجواز وجود غبن يسير في البيع وهو ما كان متعارف عليه بين أهل الصناعة ولا يقدر في ثمن أو وصف السلعة .

لكن الفقهاء تفرقوا في تحديد المراد بالغبن الفاحش الذي تترتب عليه آثارا شرعية قد تفضي إلى إلغاء الصفقة من أصلها . فمنهم من تترس خلف نسب محددة وآخرون تركوا الأمر لحال الأسواق وجهود العلماء في كل عصر وقطر . فقال بعض الفقهاء: إن الغبن الفاحش هو ما كان زائد على نصف العشر واليسير ما بلغ العشر أو أقل منه . وحدد بعضهم الغبن بربع العشر في صرف النقود ، ونصف العشر في المنقول ، والعشر في الحيوان ، والخمس في العقار .

وذكرت مجلة المحاكم العدلية أن الغبن الفاحش هو ما يعادل ٥% في المنقولات و ١٠% في الحيوان و ٢٠% في العقارات أو أزيد من ذلك وما دونه غبن يسير^(٤٤) .

أما الغبن اليسير الناجم عن غرر يسير فلا أثر له على العقد ولا يجوز فسخ البيع بسببه ؛ لأنه يصعب الاحتراز منه ويكثر وقوعه في الحياة العملية ويتسامح الناس فيه عادة .

وهذا النوع من الغرر لا يؤثر في صحة عقد البيع ومثاله: بيع أساس الدار تبعاً لها ، من غير معرفة عمقه ولا عرضه ولا متانته ، وكبيع الحامل مع احتمال إن يكون الحمل واحد أو أكثر .

المطلب الرابع : نظرة الإسلام للبيع والشراء ودور الدولة في التدخل لتحديد الربح .

أولاً: نظرة الإسلام للبيع والشراء .

تقوم فكرة البيع والشراء في الإسلام على مبدأ هام وهو التراضي بين البائع والمشتري . هذا التراضي قائم على أساس تقوى الله عز وجل التي من معانيها الخوف من الجليل ، والعمل بالتنزيل ، والرضا بالقليل ، والاستعداد ليوم الرحيل ، ولذلك قال أمير المؤمنين علي ؑ ناصحاً ومرشداً: «معاشر التجار: خذوا الحق تسلموا ، ولا تردوا قليل الربح فتحرموا كثيرة» . وسئل الصحابي الجليل عبد الرحمن بن عوف ؓ: ما سبب يسارك؟ قال: «ما رددتُ ربحاً قط» . وقال الغزالي رحمه الله: «الإحسان المحض أمر فوق العدل والواجب»^(٤٥) .

وبالنظر لسير الأولين من الصحابة والتابعين ، ومن اشتهر صلاحهم من أمة محمد ﷺ يتضح بجلاء أن البيع والشراء لديهم هو جزء من المعاملة التي ورد في حقها «إنما الدين المعاملة» ، هذه المعاملة من أسسها أن العمل الدنيوي عبادة إذا توفرت فيه شروط منها الإتيان وعدم

الغش . ونسوق لبيان ذلك ما أورده الإمام الغزالي في كتابه الإحياء «ونعني بالإحسان: فعل ما ينتفع به المعامل وهو غير واجب عليه، ولكنه تفضل منه ، فإن الواجب يدخل في باب العدل وترك الظلم وقد ذكرناه ، وتنال رتبة الإحسان:

الأول: في المغابنة ، فينبغي أن لا يغبن صاحبه بما العادة ، فأما أصل المغابنة فمأذون فيه ؛ لأن البيع للربح ، ولا يمكن ذلك إلا بغبن ما ، ولكن يراعي فيه التقريب ، فإن بذل المشتري زيادة على الربح المعتاد إما لشدة رغبته أو لشدة حاجته في الحال إليه ، فينبغي أن يتمتع من قبوله ، فذلك من الإحسان . ومهما لم يكن تلبيس لم يكن أخذ الزيادة ظلماً وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الغبن بما يزيد على الثلث يوجب الخيار ، ولسنا نرى ذلك ، ولكن من الإحسان أن يحط ذلك الغبن ... وإنما الإحسان المحض ما نقل عن السري السقطي أنه اشترى كر لوز بستين ديناراً وكتب في روزنامه ثلاثة دنانير ربحه ، وكان رأى أن يربح على العشرة نصف دينار ، فصار اللوز بتسعين ، فأتاه الدلال وطلب اللوز فقال: خذه . قال: بكم؟ فقال: بثلاثة وستين ، فقال الدلال وكان من الصالحين: فقد صار اللوز بتسعين ، فقال السري: قد عقدت عقدًا لا أحله ، لست أبيعه إلا بثلاثة وستين ، فقال الدلال: وأنا عقدت بيني وبين الله أن لا أغش مسلمًا ، لست آخذ منك إلا بتسعين ، قال: فلا الدلال اشترى منه ، ولا السري باعه ، فهذا محض الإحسان من الجانبين ، فإنه مع العلم بحقيقة الحال»^(٤٦).

ولا شك في أن تعسير الشراء على عباد الله برفع الأسعار ونشر الغلاء في الأسواق مما يقلص القدرة الشرائية لعموم الناس أمر غير محمود ولا

ينبغي أن يتحلى به من يعتقد جازماً أنه سيقف بين يدي الله وسيسأل عن كل ما عمل . فالمسئولية في المجتمع المسلم مسئولية مشتركة بين أفراد المجتمع ، فالتاجر مسئول عن كل ما يلزم لتسهيل وصول السلع إلى يد المستهلك بالكيفية التي تقرها مبادئ الشريعة العامة . ولا يمكن بحال من الأحوال الفصل بين رغبة التاجر في الربح وحق المستهلك في اقتناء السلعة بسعر معقول ومقبول . وما بين رغبة الأول وحاجة الثاني تقع مسئولية الحاكم والدولة .

ثانياً: دور الدولة في التدخل تحديد الربح .

إن تطور الحياة الإنسانية أوجد نظماً وجماعات ذات وزن فاعل في تحديد وتقنين العلاقات بين البائع والمشتري حتى وجدت جماعات في بعض المجتمعات تحت مسمى جمعيات حماية المستهلك . وتوجد في معظم الدول أجهزة رسمية لمراقبة جودة المنتجات والتزام المصنعين والتجار بالموصفات القياسية التي ينبغي توفرها في المنتج كي يسمح للتاجر بتسويقه في السوق المحلي وكذلك تحديد سعر محدد للسلع .

ولما كان النموذج الإسلامي سابقاً لإقرار لكثير من المبادئ التي تعتبر حسنات للنظام الرأسمالي كإقراره لمبدأ الحرية والمنافسة ، وكذلك ما يعتبر حسنة للنظام الاشتراكي لإقراره مبدأ ما زاد عن حاجتك هو حاجة غيرك وغيرها من المبادئ التي هدفها الأول والأخير إقرار الحرية الاقتصادية ونشر العدل بين الناس فإن كثيراً من الدول الآن تلزم التجار بوضع أسعارهم على السلعة نفسها عند عرضها للجمهور ، ويقوم جهاز خاص في الدولة بمراقبة ذلك ومدى التزام التجار به وخاصة السلع

التموينية التي يحتاجها الناس في طعامهم وأقواتهم . وهذا الأمر مما تعارف عليه الناس في هذا الزمان دون تكير يذكر بل كلما كان الأمر فيه وضوح بين البائع والمشتري اعتبر ذلك من مبدأ الشفافية الاقتصادية وهي من الصفات المحمودة في الاقتصاد الحديث .

وفي ظل النظم الاقتصادية الحديثة وما تعارف عليه الناس في شرائهم وبيعهم أصبح الصانع ملزماً أن يوضح مكونات صنعته ومنشأ صناعتها وفي المطاعم أصبح المنتج يحمل تواريخ صلاحية وانتهاء وغيرها من المعلومات التي تساعد المستهلك على اتخاذ قرار الشراء من عدمه ومن هذه المعلومات ثمن السلعة . ولا ينظر إلى ذلك على أنه تسعير بل عرف ساد وانتشر .

هذا وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم ، وما كان من توفيق فمن الله وما كان من خلل أو نقص فمني
ومن الشيطان والله ورسوله منه براء



قائمة المراجع والمصادر

القرآن الكريم

- (١) الآداب الشرعية. عبد الله محمد بن مفلح المقدسي الملقب بابن مفلح. المحقق: شعيب الأرناؤوط - عمر القيام. دار الشام للتراث (د. ت.).
- (٢) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة. أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري. دار الوطن. الرياض ط١. ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- (٣) إحياء علوم الدين. الغزالي. محمد بن محمد. أبو حامد. دار المعرفة. بيروت.

- (٤) إِرْشَادُ السَّالِكِ. عبد الرحمن شهاب الدين البغدادي. الشركة الإفريقية للطباعة. تونس.
- (٥) الإِقْنَاعُ فِي فَهْمِ الإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ. لشرف الدين موسى بن أحمد بن موسى أبو النجاء الحجاوي.
- (٦) الاختبارات الجلية في المسائل الخلافية. عبد الله البسام. تحقيق بسام البسام.
- (٧) الاختيار لتعليل المختار. عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي. تح: عبد اللطيف محمد عبد الرحمن. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط٣. ١٤٢٦ هـ. ٢٠٠٥ م.
- (٨) البحر الرائق شرح كنز الدقائق. زين الدين ابن نجيم الحنفي. دار المعرفة. بيروت.
- (٩) بُلُوغُ الْمَرَامِ مِنْ أَدَلَّةِ الْأَحْكَامِ. العسقلاني: ابن حجر.
- (١٠) التاج والإكليل لمختصر خليل للمواق بهامش مواهب الجليل للحطاب.
- (١١) تاج العروس من جواهر القاموس. محمد بن محمد عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي. تح: مجموعة من المحققين. دار الهداية.
- (١٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق. فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي.
- (١٣) تحفة المحتاج في شرح المنهاج. من موقع الإسلام. <http://www.al-islam.com>
- (١٤) التوقيف على مهمات التعاريف. محمد عبد الرؤوف المناوي. تحقيق محمد رضوان المناوي. دار الفكر المعاصر. بيروت.
- (١٥) الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم. أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري. دار الجيل بيروت + دار الأفاق الجديدة - بيروت.
- (١٦) حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار. لابن عابدين. دار الفكر. بيروت. ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- (١٧) سنن الترمذي. تحقيق: بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى ١٩٩٦ م
- (١٨) السنن الكبرى. لأبي بكر البيهقي. ط١. حيدر آباد ١٣٤٤ هـ.
- (١٩) سنن ابن ماجه. أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. تحقيق عواد معروف. دار الجيل. بيروت. ط١. ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

- (٢٠) شرح فتح القدير. كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي. دار الفكر. بيروت
- (٢١) شرح المجلة لسليم رستم باز اللبناني.
- (٢٢) الربح في الفقه الإسلامي ضوابطه وتحديده في المؤسسات المالية المعاصرة. شمس بنت محمد إسماعيل. دار النفائس للنشر والتوزيع. ط ١.
- (٢٣) الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان و بهامشه فتاوي قاضيخان والفتاوي البزازية. دار الفكر. ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م نقلا عن طبعة المطبعة الأميرية ببولاق مصر سنة هجرية ١٣١٠.
- (٢٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري. لأبي الفضل أحمد بن علاء الدين ابن حجر العسقلاني.
- (٢٥) الفقه الإسلامي وأدلته. أ. د. وهبة الزحيلي. دار الفكر - سورية - دمشق. ط الرابعة. ١٩٩٧ م
- (٢٦) القوانين الفقهية . محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي
- (٢٧) القاموس المحيط. محمد بن يعقوب الفيروزآبادي تح: مكتب التراث. مؤسسة الرسالة. ط ١. ١٤٠٦ هـ. ١٩٨٠ م.
- (٢٨) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية. ابن قيم الجوزية. محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله. مطبعة المدني - القاهرة. د. محمد جميل غازي.
- (٢٩) لسان العرب. ابن منظور. تح : عبد الله علي الكبير وآخرون. دار المعارف. القاهرة.
- (٣٠) العناية شرح الهداية. البابرتي. تحقيق. محمد محمود. ج ٤. (د. ت)
- (٣١) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال . علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري. الهندي تح : صفوة السقا + بكري حياني. مؤسسة الرسالة . بيروت ط ٥ . ١٩٨٥ م
- (٣٢) المخصص - لابن سيده . أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي. دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م . ط ١ . تح . خليل إبراهيم جفال

- (٣٣) المستدرك على الصحيحين وبذيله التلخيص. لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري. دار المعرفة. بيروت.
- (٣٤) مسند أحمد بن حنبل. تح. أحمد شاكر. (د. ت.).
- (٣٥) مسند الصحابة في الكتب التسعة. الموسوعة الشاملة.
- (٣٦) المعجم الاقتصادي الإسلامي. الشرباصي. أحمد. ص ١٨٨. دار الجيل ط١. ١٩٨١م.
- (٣٧) المجموع شرح المذهب. أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي. دار الشام للتراث. دمشق. ١٩٩٢.
- (٣٨) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى. مصطفى السيوطي الرحباني. المكتب الإسلامي ١٩٦٩. دمشق.
- (٣٩) المنتقى شرح موطأ إمام دار الهجرة مالك بن أنس. أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي. دار السعادة. الطبعة الأولى ١٣٣٢ هـ.
- (٤٠) الموسوعة الفقهية الكويتية. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية. الكويت. ط ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ.
- (٤١) المغني في فقه الإمام أحمد ابن حنبل. لابن قدامة المقدسي. دار الفكر. بيروت. ط١. ١٤٠٥.
- (٤٢) المنثور في القواعد. محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت. ط ١٤٠٥ هـ. تح. د. تيسير فائق أحمد محمود.
- (٤٣) مجلة مجمع الفقه الإسلامي. العدد المجلد الخامس
- (٤٤) العناية شرح الهداية. من موقع الإسلام. <http://www.al-islam.com>
- (٤٥) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية. ابن قيم الجوزية. مطبعة المدني - القاهرة. تح د. محمد جميل غازي. ٢٠٠٢ م
- (٤٦) <http://www.ferkous.com/rep/Bp23.php>

الهوامش:

- (١) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: ج ٣. ص ٢٧٦.
- (٢) الفيروزآبادي. القاموس المحيط. ص ٢٧٩.
- (٣) ابن سيده. المخصص. ص ٣. ص ٤٣٩.
- (٤) ابن منظور. لسان العرب. مادة ربح. ج ٢. ص ٤٤٢.
- (٥) صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، باب النهي عن الحلف في البيع ، ج ٢ ص ٧٠٢ ، ح/٣٠٩٩.
- (٦) المناوي. محمد عبد الرؤوف. التوقيف على مهمات التعاريف. ج ١. ص ٣٥٤.
- (٧) الشرباصي. أحمد. المعجم الاقتصادي الإسلامي. ص ١٨٨.
- (٨) شمسة. بنت محمد إسماعيل. الربح في الفقه الإسلامي ص ٤٤.
- (٩) كنز العمال ، ج ٨ ص ١٨٩. ح/١٤٨٣١
- (١٠) مسند أحمد بن حنبل ج ٤. ص ٣٧٦ ، ح/١٩٢٨٦ ، والحديث صححه الألباني في تعليقه على سنن الترمذي ، وكذا شعيب الأرناؤوط في تعليقه على مسند أحمد.
- (١١) السنن الكبرى للبيهقي كتاب البيوع ، باب الرخصة في معونته ونصيحته إذا استن صحة ج ٥- ص ٣٤٧. ح/١٠٦٩٢ ، وأصل الحديث أخرجه الإمام مسلم بلفظ مختصر (صحيح مسلم ، كتاب البيوع ، باب تحريم بيع الحاضر للبادي ح/ ١٥٢٣.
- (١٢) صحيح البخاري، كتاب فرض الخمس، باب بركة الغازي في ماله حيًا وميتًا ، ج ٤. ص ٨٨ ، ح/٢٩٧٨.
- (١٣) مجلة مجمع الفقه الإسلامي. العدد المجلد الخامس. ص ٢٢٣.
- (١٤) مجلة مجمع الفقه الإسلامي. العدد المجلد الخامس. ص ٢٢٣.
- (١٥) "فتاوى إسلامية" ج ٢. ص ٣٤٨.
- (١٦) عبد الله البسام: الاختبارات الجلية في المسائل الخلافية. ج ٣ ص ٥٢.
- (١٧) مجلة مجمع الفقه الإسلامي. العدد المجلد الخامس. ص ٢٢٣.
- (١٨) المرجع السابق.
- (١٩) مسند أحمد بن حنبل. ج ٥. ص ٢٧ ، ح/ ٢٠٣٢٨ ، والحديث قال فيه شعيب الأرناؤوط: إسناده جيد ، في تعليقه على مسند أحمد.
- (٢٠) النووي. شرف الدين. المجموع وشرحه فتح العزيز ج ١٣ ص ٢١.
- (٢١) الرحيباني: مصطفى السيوطي. مطالب أولى النهي. ج ٣. ص ٦٢.

- (٢٢) سنن الترمذي الجامع الصحيح أبواب البيوع عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء في التسعير ج ٣ ص ٦٠٥ ح/ ١٣١٤ ، وقال فيه الترمذي: حسن صحيح ، و صححه الشيخ الألباني في تعليقه ، والحديث ذكره ابن حجر العسقلاني في كتاب بُلُوغُ الْمَرَامِ مِنْ أُدِلَّةِ الْأَحْكَامِ ، ج ١ ص ٣٠٨ .
- (٢٣) ابن نجيم: زين الدين. البحر الرائق شرح كنز الدقائق. ج ٨ ص ٢٠٨ ، وكذلك: إرشاد السائل. لعبد الرحمن شهاب الدين البغدادي ج ١ ص ١٤٠. وكذلك: القوانين الفقهية. لمحمد بن أحمد بن جزى الكلبي الغرناطي. ص ١٦٩. وكذلك: تحفة المحتاج في شرح المنهاج. ج ١٧ ص ١٧٠. وكذلك: الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل. لشرف الدين الحجاوي. ج ٢ ص ٧٧.
- (٢٤) البابرتي. محمد محمود. العناية شرح الهداية ج ٤ ص ٩٣. ورد المختار لابن عابدين ج ٥ ص ٢٥٦ ، والفتاوى الهندية ج ٣ ص ٢١٤. والاختيار لتعليق المختار ج ٤ ص ١٦١ ، وكشف الحقائق ج ٢ ص ٢٣٧ ، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق. فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ج ٦ ص ٢٨.
- (٢٥) الموسوعة الفقهية الكويتية. ج ١١ ص ٣٠٤.
- (٢٦) المرجع السابق ج. ١١ ص ٣٠٥.
- (٢٧) الدر المختار: لابن عابدين: ج ٥ ص ٢٥٦ ، والاختيار: ج ٤ ص ١٦١ ، والهداية: ج ٤ ص ٩٣ ، وكشف الحقائق: ج ٢ ص ٢٣٧ ، والفتاوى الهندية: ج ٣ ص ٢١٤ ، والمنققي: ج ٥ ص ١٨ ، والمواق بهامش الخطاب: ج ٤ ص ٣٨٠.
- (٢٨) المنققي: للباجي. ج ٥ ص ١٩.
- (٢٩) الطرق الحكيمة: ص ٢٥٥.
- (٣٠) مسند أحمد بن حنبل ، ج ٤ ص ٣٠٣ ، ح/ ١٩٧١٥ ، وأصله في صحيح البخاري ، كتاب الجمعة، أبواب العيدين ، باب الأكل يوم النحر ج ١ ص ٣٢٥ ح/ ٩١٢.
- (٣١) سنن ابن ماجه ، كتاب الجهاد ، باب الرجل يغزو وله أبوان ، ج ١ ص ١٢٥ ، ح/ ٢٧٨١ ، والحديث صححه الشيخ الألباني في تعليقه على سنن ابن ماجه.
- (٣٢) مسند الصحابة في الكتب التسعة. ج ٢٣ ص ٢٦. الموسوعة الشاملة.
- (٣٣) موقع الشيخ فركوس. <http://www.ferkous.com/rep/Bp23.php>
- (٣٤) السيوسمي: كمال الدين محمد بن عبد الواحد. شرح فتح القدير. العناية ، والكفاية المطبوعتان على هامش فتح القدير ج ٨ ص ١٩٢.
- (٣٥) الفيروز آبادي: القاموس المحيط ص ٧٧٤.

- (٣٦) مرتضى الزبيدي: محمد بن محمد الحسيني. تاج العروس. ج ١٧ ص ٢٩٧
- (٣٧) المعجم الأوسط للطبراني ج ١ ص ١٠٦ ، ح/٣٣١.
- (٣٨) سنن الترمذي الجامع الصحيح ، كتاب الذبائح ، أبواب البر والصلة عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء في الفحش والتفحش ج ٤ ص ٣٤٩ ، ح/١٩٤٧. والحديث قال فيه الترمذي حسن غريب ، و صححه الألباني في تعليقه على السنن.
- (٣٩) اللزركشي: محمد بن بهادر بن عبد الله. المنثور في القواعد. ج ١. ص ٣٤٩.
- (٤٠) ابن قدامة: عبد الله بن أحمد. المغني. ج ٥. ص ٣٣٧.
- (٤١) الفيروز آبادي: محمد بن يعقوب. القاموس المحيط. ص ١٥٧٣.
- (٤٢) د. وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته. د. ج ٤. ٥٧٦.
- (٤٣) سليم رستم الباز: شرح المجلة لسليم ، ص ٧٤.
- (٤٤) سليم رستم الباز: شرح المجلة لسليم ، ص ٧٤.
- (٤٥) الغزالي. محمد بن محمد. إحياء علوم الدين. ج ٤. ص ٢٦٧.
- (٤٦) ينظر: الإحياء. للغزالي. ج ٤. ص ٢٦٧